

6 ساعات دوام رمضان

أصدرت مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة تعميماً يحدد أوقات الدوام الرسمي خلال شهر رمضان حيث ستكون ساعات العمل من الساعة 9,30 صباحاً حتى 3,30 بعد الظهر (أي 6 ساعات يومياً)، وتبقى ساعات عمل الموظفين الذين يعملون حسب جداول عمل المناوبة دون تغيير وذلك في الشركات النفطية. وجاء في التعميم الذي حصلت «الانباء» على نسخة منه أنه سيتم تعويض الموظفين العاملين على جداول المناوبة عن الساعات الإضافية عن الساعات المقررة في اليوم، وبالنسبة لموظفي جداول المناوبة التي تزيد على 8 ساعات يومياً فإن الوقت الإضافي خلال رمضان سوف يعالج وفق القواعد المتبعة في الشركات النفطية.

صفحة أسبوعية متخصصة

تهتم بأخبار النفط والغاز

إعداد: أحمد مغربي

a.maghraby@alanba.com.kw

النفط والغاز

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

خروج الوفرة والخفجي السبب الرئيسي.. و«نفط الكويت» لا يمكنها تعويض النقص

إنتاج الكويت لأدنى مستوى في 4 سنوات عند 2,6 مليون برميل

مع إغلاق حقل الوفرة المشترك الذي ينتج 220 ألف برميل يومياً ابتداء من 11 مايو الماضي تحت مسمى الصيانة الدورية، لينضم إلى حقل الخفجي المنقطع عن الإنتاج منذ شهر أكتوبر 2014، انخفض إنتاج الكويت من النفط الخام إلى 2,68 مليون برميل يومياً وذلك للمرة الأولى منذ 4 سنوات تقريباً. وكشف مصدر نفطي مسؤول لـ «الانباء» أن إنتاج الكويت شهد انخفاضاً حاداً عقب خسارة الكويت الإنتاج المشترك من الوفرة والخفجي عقب إغلاقهما، مشيراً إلى أن شركة نفط الكويت لم تستطع تعويض الإنتاج المهدر من الحقلين بشكل كلي وإنما جاء التعويض بحوالي 180 - 200 ألف برميل يومياً فقط، ليصل إنتاج الكويت الحالي إلى 2,68 مليون برميل يومياً.

وتوقع المصدر أن ينخفض إنتاج الكويت عن ذلك المستوى الحالي خلال الشهرين المقبلين مع عودة الإنتاج إلى الارتفاع مع بداية شهر سبتمبر المقبل، حيث تواجه الكويت لإنعاش الإنتاج في حقول أخرى مثل حقل برقان الكبير الذي يتمتع بالإنتاج المرز ووصل حالياً إلى الطاقة الإنتاجية القصوى. وقال المصدر أن مستويات إنتاج الكويت لم تهبط إلى تلك المستويات إلا في عام 2008 إبان الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط إلى مستويات متدنية ولجوء دول أوبك إلى

تخفيض مستويات إنتاجها وكذلك خلال عام 2011، حيث تراوح إنتاج الكويت ما بين 2,3 و2,4 مليون برميل يومياً. وبين المصدر أن إنتاج الكويت خلال الأعوام 2008 و2009 و2010 كان يدور في فلك 2,4 مليون برميل يومياً، قبل أن يشهد زيادة مطردة في الأعوام اللاحقة ليبلغ 3 ملايين برميل يومياً. وتنسب «نفط الكويت» للوصول إلى معدل طاقة إنتاجية تعادل 3,160 ملايين برميل من النفط الخام يومياً بحلول شهر ديسمبر 2015، والوصول إلى معدل طاقة إنتاجية 3,65 ملايين برميل يومياً من النفط الخام في عام 2020، والمحافظة على تلك الطاقة حتى عام 2030.

إستراتيجيات بعيدة عن الواقع

وبقراءة تلك الأرقام مع خروج إنتاج «الوفرة والخفجي» يبدو أن الكويت بعيدة عن تحقيق تلك الإستراتيجيات، بهدف الوصول بالإنتاج النفطي إلى 4 ملايين برميل يومياً بحلول عام 2020، وتقوم هذه الإستراتيجية على رفع القدرة الإنتاجية على مراحل، تبدأ بزيادة الإنتاج إلى 3 ملايين برميل يومياً بحلول عام 2010، و3,5 ملايين برميل يومياً بحلول عام 2015، ثم إلى 4 ملايين برميل يومياً بحلول عام 2020، وحتى الآن لم تتحقق أي

من مراحل هذه الإستراتيجية، وهو ما جعل الكثيرين يشككون في قدرة الكويت على تحقيق هذه الإستراتيجية، وفقاً للخبير نفطي لـ «الانباء».

مستويات 2011

وتاريخياً لم يهبط إنتاج الكويت إلى تلك المستويات إلا في شهر أكتوبر من عام 2011، عندما وصل كامل إنتاج الكويت إلى 2,61 مليون برميل، مع العلم أن عدد الحفارات العاملة في ذلك الوقت كانت تبلغ 61 حفاراً في شركتي نفط الكويت ونفط الخليج.

ومنذ بدايات العام 2012 قفز إنتاج الكويت النفطي، وفقاً للمصادر إلى 2,7 مليون برميل صعوداً إلى 2,85 مليون برميل في نهاية العام 2012، لتبلغ الكويت فيما بعد خلال الأعوام 2013 وبداية النصف الأول من عام 2014 إلى أعلى المستويات على الإطلاق حينما تراوح ما بين 2,9 و3 ملايين برميل يومياً. من جهة ثانية، قالت المصادر أن برج حفار خرجا عن العمل خلال الفترة الماضية، لتصل عدد أبراج الحفر العاملة إلى 74 برج حفر انخفاضاً من 76 برج حفر عاملة خلال شهر مايو الماضي.



سرك X جبر

مجلس «المؤسسة»

علمت «الانباء» من مصادرها أن مجلس إدارة مؤسسة البترول الحالي طلب عقد اجتماع عاجل لمناقشة الأمور المتأخرة في القطاع وعلى رأسها البيانات المالية للمؤسسة وشركاتها التابعة بالإضافة إلى عدد من المشاريع الحيوية.

راتب يونيو

أصدر الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول نزار العدساني تعميماً لصرف راتب شهر يونيو الجاري يوم الثلاثاء المقبل، وذلك بمناسبة قرب رمضان.

خط غاز الخفجي

قالت مصادر مطلعة لـ «الانباء» إن عمليات الإنشاء والتشديد لخط الغاز الذي ينقل حصة الكويت من الغاز من عمليات الخفجي إلى مصفاة ميناء الأحمد قد وصل إلى مراحل متقدمة، وسوف يتم الانتهاء من المشروع في نهاية عام 2016، علماً بأن حصة الكويت من الغاز في المنطقة تقدر بـ 40 مليون قدم مكعبة يومياً.

تركيب وحدتين سعة الواحدة 12 سيارة

«المواقف الذكية» في المجمع النفطي

في خطوة من شأنها تخفيف ازدحام السيارات في مواقف المجمع النفطي بالشويخ، قررت مؤسسة البترول الكويتية ومن خلال الدائرة التجارية والخدمات المساندة إنشاء وحدتين لنظام مواقف السيارات الذكية في المجمع النفطي لتصبح المؤسسة أول جهة حكومية تشترع رسمياً في استخدام النظام الذكي للحد من الاختناقات المرورية التي تشهدها معظم مناطق الكويت. وفي التفاصيل يقول مصدر نفطي مسؤول في مؤسسة البترول الكويتية لـ «الانباء» إن المؤسسة قررت إنشاء وحدتين لـ «المواقف الذكية» في مجمع القطاع النفطي للحد من الاختناقات المرورية.

ونكر المصدر أن الوحدة الرأسيّة من نظام المواقف الذكي سيحتوي على 12 سيارة، وسيعمل النظام آلياً في إدخال واسترجاع السيارة بمتوسط وقت لا يتخطى الـ 120 ثانية. وقال المصدر أن فترة تركيب النظام والتشغيل والتسليم تمتد إلى 6 أشهر من تاريخ توقيع العقد الذي يتوقع أن يكون في شهر أكتوبر المقبل، مبيّناً أن المؤسسة اشترطت كفاءة لكل قطع الغيار الأصلية ولجميع التركيبات المدنية والميكانيكية والكهربائية، بالإضافة إلى أن هناك ستة صيانة ضمن العقد.

وأشار المصدر إلى أن أعمال التصميم للمشروع تشمل تصميم القواعد الخرسانية للمشروع وتقديم المخططات التنفيذية للهيكلي الحديدي المستخدم ويحتوي المشروع على تصميم تفصيلي للأجزاء الكهربائية وأجهزة التحكم بالإضافة إلى أعمال مكافحة الحريق، وتركيب جهاز للتحكم الذاتي وهو يشغل جهازاً لتنزيل السيارة في حالة انقطاع الكهرباء أو حدوث أي عطل ميكانيكي. وبين المصدر أن الدائرة التجارية في المؤسسة عقدت الاجتماع التمهيدي مع الشركات المؤهلة للمشروع يوم الأحد الماضي وتم عمل جولة تعريفية للشركات للتعرف على الزايات والأشراطات التي تطلبها المؤسسة لتركيب النظام الجديد.

أكبرها إنشاء شبكة أنابيب ضخمة في شمال الكويت بـ 770 مليون دولار وتنفذه «بتروفك»

«نفط الكويت» تترقب ترسية 3 مشاريع بـ 1,2 مليار دولار

بقية 233,4 مليون دينار ما يعادل 770 مليون دولار وتنفذه شركة بتروفك البريطانية التي قدمت أقل العروض للمشروع. وفي التفاصيل ذكرت المصادر أن شبكة خطوط الأنابيب ستنفذ وفق نظام الهندسة والتوريد والإنشاء في غضون 3 سنوات لتبدأ العمل قبل التشغيل التجريبي والرسمي لمراكز التجميع الثلاثة الجديدة في شمال الكويت، في حين سيغطي المشروع مئات الآبار المنتجة في شمال الكويت والتي تنوي الشركة زيادة إنتاجها من 700 ألف برميل حالياً إلى مليون برميل يومياً بحلول عام 2020.

وكانت شركة نفط الكويت قد استقبلت عطاءات المشروع في 5 أبريل الماضي وتقدمت 4 شركات عالمية بعروض مالية وفنية للمشروع بلغ أداها

في الوقت الذي يمر فيه القطاع النفطي بأحلك ظروفه منذ عامين والصراع الدار حالياً في مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة، تضي الشركات النفطية في مشاريعها الكبرى ضمن إستراتيجيتها الواضحة المعالم غير مكتثرة بما يدور من أحداث وعقبات جعلت مناخ العمل في القطاع غير صحي لاسيما مع تذرر العديد من القيادات بما يدور خلف الكواليس. ووفقاً لمصادر نفطية مسؤولة فإن شركة نفط الكويت تترقب ترسية 3 من أكبر مشاريعها خلال الأسبوعين المقبلين بقيمة تتخطى 1,2 مليار دولار، لتنفيذ مجموعة ضخمة من خطوط الأنابيب الرئيسية لنقل النفط الخام والوسائل من الآبار النفطية في شمال الكويت إلى مراكز التجميع ذات أرقام 29 و30 و31

شركة بتروفك العالمية بقيمة 233,4 مليون دينار فيما تفاوتت العروض الثلاثة المتبقية ما بين 268 مليون دينار لشركة هيونداي و288 مليون دينار لشركة اس كيه الكورية الجنوبية. وتخطط شركة نفط الكويت لتوقيع عقود ضخمة مع شركات محلية وخليجية وعالمية في مجال التنقيب والاستكشاف والإنتاج للنفط والغاز خلال 2015، حيث يقدر البرنامج الإنفاقي للشركة بقيمة 30,5 مليار دولار في غضون الأعوام الخمسة المقبلة. وتسرّد المصادر أن ثاني المشاريع التي تترقب الشركة ترسيبها مشروع الصيانة الشاملة لمنشآت الغاز بقيمة 77 مليون دينار ما يعادل 255 مليون دولار على شركة سيك الخليج للتجارة العامة والمقاولات، ويبلغ عدد محطات تعزيز الغاز المخطط صيانتها 8

رأي نفطي

7 ملاحظات على قرار المنظمة بإبقاء سقف الإنتاج دون تغيير

وزراء «أوبك» سعداء بهبوط أسعار النفط.. فأين المنطق؟

بها في النماء الاقتصادي نجد أن الصين كأكبر مستورد للنفط تطابا النمو الاقتصادي لديها وبدأت في طرح المحفزات وأوروبا ما عدا ألمانيا يتباطأ النمو الاقتصادي لديها ووصل إلى أدناه ومشكلة اليونان واحتمال خروجها من الاتحاد وكذلك بريطانيا سوف تكون القادمة لمجموعة البورو. وظهرت الهند ذات الـ 1,2 مليار نسمة إلى الساحة الاقتصادية كمصدر أمل للنماء والاستثمار الاقتصادي القادم ولكن العقبات في طريقها أكبر من المسدّد المنظور فليبروقراطية الطويلة جدا ومستوى دخل الفرد الهابط جدا عقبات حقيقية، ويبقى الرهان على سائر دول آسيا وهو أمل مجهول. خلاصة القول أن خطة الحصص السوقية لأوبك إلى الآن لم تبد بوادر الانتعاش الذي يوازي تضحية «أوبك» بالخسائر الحالية والقادمة، وفيما يلي 7 ملاحظات على اجتماع الاجتماع الأخير:

1- تصريحات أعضاء منظمة «أوبك» قبل الاجتماع

كثرة التصريحات بأسبوع قبل الاجتماع حول بقاء سقف الإنتاج كما هو وعمرات إلى وجود فائض في الإنتاج العالمي أيضا هي ما جعلت الأسعار تنخفض 3 دولارات لتصل إلى 60 دولارا للبرميل قبل اجتماع أوبك، وذلك لطمأنة

المصدرة للنفط «أوبك» الأخير بإبقاء حجم الإنتاج عند معدلاته الحالية بعد 30 مليون برميل يومياً دون تغيير، حرصها على الحفاظ على حصتها ونفوذها في السوق العالمية للنفط أكثر من حرصها على دعم أسعار الخام التي شهدت اتجاهاً نزولياً باكثر من 50٪ في الأونة الأخيرة.

ويتضح أن خطة الحصص السوقية لـ «أوبك» التي لم تتغير منذ عام 2012 إلى الآن لم تبد بوادر الانتعاش الذي يوازي تضحية «أوبك» بالخسائر الحالية والقادمة، وفيما يلي 7 ملاحظات على اجتماع الاجتماع الأخير:

1- تصريحات أعضاء منظمة «أوبك» قبل الاجتماع

كثرة التصريحات بأسبوع قبل الاجتماع حول بقاء سقف الإنتاج كما هو وعمرات إلى وجود فائض في الإنتاج العالمي أيضا هي ما جعلت الأسعار تنخفض 3 دولارات لتصل إلى 60 دولارا للبرميل قبل اجتماع أوبك، وذلك لطمأنة

السوق حول عدم وجود مفاجآت لتقليص الأسعار. وهذه التصريحات غريبة جدا من المنظور الاقتصادي وهي توحى بأن الأعضاء يسعدهم خفض الأسعار، كما عبر بعض الأعضاء بسعادتهم لذلك ومن المنظور الاقتصادي لا نرى أي منطوق لهذه السعادة فمبيرانيات اسحب دول «أوبك» في انهيار والسحب من الرصيد السيادي يزداد يومياً والعجز في الموازنات المالية تزداد حتى بين أعضاء منظمة «أوبك»، وبالتالي لا نرى معنى لهذه التصريحات سوى انه لها بعدا سياسيا وليس دفاعا عن الحصص السوقية.

2- علاقة الفائض النفطي بخروج بعض المنافسين (الولايات المتحدة وكندا)

تنتج «أوبك» حالياً 31 مليون برميل، بالإضافة إلى فائض غير مستخدم يقدر بمليوني برميل تنتجها السعودية لتمويل السوق العالمي إذا دعت الحاجة السريعة ورغم ذلك نجد أن الخزونات الأميركية وصلت إلى أقصاها

4- ماذا تعني المنافسة على إبقاء الحصص السوقية مقابل أسعار النفط؟

ملاحظة تتكرر على لسان بعض أعضاء دول أوبك وهو مصطلح جديد تبنّاه في إستراتيجياتها ومن المعلوم في تاريخ أوبك منذ قرارها ببقاء سعر البرميل 100 دولار منذ 2005 وذلك عن طريق خفض الإنتاج بمعدل أقل من 500 ألف برميل أقل من حاجة السوق، فبالمقارنة نجد أن 500 ألف برميل أقل من السوق جعل سعر البرميل في عداد الـ 100 دولار فما قيمة الحصة السوقية التي تكلف الدول المنتجة بنفس الإنتاج بسعر يصل إلى معدل 55 دولاراً؟

5- تصريحات دول حول المخزون والإنتاج

أعلنت روسيا عن مخزون

نقله: د.عبدالمسيح بيهباني
خبير نفطي